

جواب السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة على  
تدخلات السيدات والسادة النواب بلجنة المالية والتنمية  
الاقتصادية بمجلس النواب، خلال المناقشة العامة لمشروع  
قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدات والسادة النواب المحترمون

■ بداية، لا بد لي أن أشكر السيدات والسادة النواب أعضاء هذه  
اللجنة المحترمة على التعبئة المستمرة وعلى انخراطهم الفاعل خلال  
هذه الفترة الاستثنائية التي تمر منها بلادنا نتيجة الأزمة المرتبطة  
بفيروس كورونا "كوفيد-19". وقد تجسد ذلك من خلال تجاوزكم  
السريع مع مشاريع القوانين والمراسيم التي تم عرضها على لجنتم  
للمصادقة أو الإخبار. وتَجَسَّدَ كذلك من خلال المناقشات الغنية  
والمساهمات والمقترحات القيمة للسيدات والسادة النواب أعضاء  
هذه اللجنة.

■ كما أود أن أتوجه بالشكر لكافة الأحزاب السياسية والفاعلين الاجتماعيين على مساهمتهم في الجهود الجماعية للتفكير من أجل بلورة الحلول الكفيلة بتجاوز الأزمة.

■ و لايفوتني أن أشكرم كذلك على تعبئكم وتجاوبكم من أجل المناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، بما يقتضيه ذلك من حشد للطاقت في طريقة التعامل مع مثل هذا النوع من القوانين.

■ فالهدف هو أن نكرس هذا التمرين الديمقراطي، ونجعل منه ممارسة عادية نلجأ إليها، كلما اقتضى الأمر التكيف مع الظروف الطارئة، بما يلزم من السرعة في التعامل مع هذه الحالات الاستثنائية.

■ ولا بد هنا أن تقدم بعض الأمثلة، ففرنسا أعدت إلى حدود الآن ثلاث قوانين مالية معدلة، الأول في شهر مارس صادق عليه البرلمان في 48 ساعة، والثاني في 8 أيام. والثالث يوجد طور المصادقة. وهناك العديد من الأمثلة، فنلندا أعدت إلى حدود الآن 4 قوانين مالية معدلة، واليابان قانوني مالية معدلين،....

■ وحتى في فرنسا، تتم المناقشة والتصويت على قانون المالية المعدل في لجنة المالية، مع أن القانون التنظيمي للمالية الفرنسي يُعرف قانون المالية التعديلي، كما هو الشأن عندنا، على أنه قانون للمالية. ومن المفروض أن يخضع لنفس مسطرة المناقشة والتصويت.

■ وزيادة على ذلك فالقانون التنظيمي الفرنسي لم يحدد أجلا محددًا للبرلمان للمناقشة والتصويت على قوانين المالية المعدلة. ولكن الطابع المستعجل لهذا النوع من القوانين لمواجهة الحالات الطارئة والأزمات، هو الذي يؤدي إلى التعامل بنوع من المرونة مع هذه القوانين.

السيدات والسادة،

■ لقد أنصت إلى كل التدخلات بإمعان واهتمام شديدين، ولا يمكنني إلا أن أنوه بالمستوى المتميز للنقاش، باستثناء مداخلة واحدة لم أعرف لا سياقها ولا المغزى من مضمونها ولن أجيب عنها.

بداية اسمحو لي أن أصارحكم بأني أمام إشكال كبير أجد صعوبة في التعامل معه:

✓ فمن جهة أولى تطالبون الحكومة بالاستمرار في تقديم المساعدات الاجتماعية المباشرة، والتي ستكلف 7,5 مليار درهم شهريا؛

✓ ومن جهة ثانية تطالبون بالرفع من الاستثمارات العمومية؛

✓ ومن جهة ثالثة تحثون الحكومة على عدم اللجوء للمديونية؛

✓ ومن جهة رابعة تصرحون وتعترفون بتراجع الموارد بـ40 مليار درهم؛

✓ ومن جهة خامسة تنبهوننا إلى ضرورة الحرص على التوازنات الماكرواقتصادية؛

✓ ومن جهة سادسة تحذروننا من تقليص النفقات ومن رفع الضرائب.

وهنا لا يسعني إلا أن أطلب منكم، أغلبية ومعارضة، أن تساعدوني على حل هذه المعادلة المعقدة بـ ستة مجاهيل!

■ لكن، وفي خضم التفكير العميق في حل هذه المعادلة، حرصت على تدوين كل الملاحظات والتساؤلات والانشغالات المعبر عنها، وسأحاول في إطار هذا الرد أن أقدم لكم مجموعة من الأجوبة والمعطيات التوضيحية:

■ أولاً، تجاوبا مع تساؤلاتكم حول أسباب التأخر في تقديم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، فهو راجع بالأساس إلى ضرورة التريث في إعداد الفرضيات والتوقعات في سياق تطبعه الضبابية والتقلبات وأمام التطورات المتسارعة التي عرفتها الظرفية الاقتصادية العالمية والوطنية في هذه الفترة؛ فمثلا فرنسا اضطرت إلى إعداد قانوني مالية معدلين في ظرف أقل من شهر واحد، مع تغيير كبير في الفرضيات، حيث تمت مراجعة توقعات النمو من +1% إلى -10%.

■ ثانياً، وعلاقة بملاحظاتكم بخصوص غياب البعد الاستراتيجي في مشروع قانون المالية المعدل، فلا بد هنا من التذكير بأن طبيعة القوانين التعديلية والهدف منها هو مواجهة الظروف الاستثنائية والطارئة، كالظرف الحالي، بتدابير استعجالية وقصيرة الأمد للحد من آثار الأزمة. وهنا لا بد من وضع هذا المشروع في سياقه، حيث أنه يأتي في إطار المقاربة التي اعتمدها الحكومة، طبقا للتوجيهات السامية لجلالة الملك نصره الله، والتي تقوم على تدبير هذه الأزمة عبر عدة مراحل؛ حيث امتدت المرحلة الأولى من شهر مارس إلى غاية شهر يونيو، وتمحورت حول حماية صحة المواطنين وقدرتهم الشرائية إلى جانب دعم صمود الاقتصاد الوطني. وهي المرحلة التي تمكنا خلالها بفضل القرار الحكيم

لجلالة الملك حفظه الله بإحداث صندوق تدبير جائحة فيروس كورونا، والذي مكن من تعبئة حوالي 33 مليار درهم، خصص منها مليارا درهم لقطاع الصحة، و18 مليار درهم لدعم الأجراء والأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، في حين تم تخصيص 5 ملايين درهم لصندوق الضمان المركزي، بهدف تغطية المخاطر المتعلقة بعدم سداد المقاولات للديون المضمونة من طرف الدولة.

■ هذا، بينما تهدف المرحلة الثانية إلى مواكبة المقاولات خلال الستة أشهر المقبلة لاستئناف نشاطها موازاة مع التخفيف التدريجي للحجر الصحي وذلك بهدف الحفاظ على مناصب الشغل، وهو ما يهدف إليه من خلال مشروع قانون المالية المعدل 2020.

وسيتم في هذا الإطار تخصيص الموارد المتبقية في صندوق تدبير جائحة فيروس كورونا، لمواصلة المواكبة الاجتماعية للقطاعات التي ستستمر في مواجهة صعوبات نتيجة هذه الجائحة، تطبيقا للتوجيهات السامية لجلالة الملك حفظه الله. ويتم تفعيل هذه المواكبة في إطار تعاقدية مع مختلف الفرقاء مبني على الحفاظ على مناصب الشغل، والاندماج في القطاع المهيكل.

وسيتم في نفس الوقت تخصيص مبلغ 15 مليار درهم التي تمت تعبئتها عبر الرفع من نفقات الاستثمار للميزانية العامة للدولة، لدعم المقاولات والتشغيل من خلال إطلاق مشاريع تستند إلى آليات مبتكرة للتمويل في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وسيرتكز اختيار المشاريع أساساً على أثرها على التشغيل.

■ وتروم المرحلتان الموالتان تحقيق الإقلاع الاقتصادي والملائمة مع عالم ما بعد الأزمة، الذي يوجد في طور التشكل وهو ما يتطلب منا استحضار الرؤية الاستشرافية والبعد الاستراتيجي في التدبير. وهنا لا بد لي من التأكيد على أن المقاربة التي انتهجتها بلادنا مطابقة للممارسات الجيدة المعتمدة على المستوى الدولي، والتي تقوم على (les 4 R): الصمود، استئناف النشاط، الإقلاع ثم التكيف.

■ ثالثاً، وفيما يتعلق باستحضار الأولويات الاجتماعية، فكما تعلمون فمشروع القانون الذي ناقشه اليوم هو مشروع قانون مالية معدل لقانون المالية للسنة المالية 2020. وبالتالي فهو يشكل استمرارية للأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي حددها قانون المالية السنوي، مع إعادة النظر في توقعات الموارد والنفقات على ضوء ما تفرضه مواجهة جائحة كورونا من تدابير.

■ فلم يتم تقليص نفقات الاستثمار بالقطاعات الاجتماعية، بل ستم مواصلة الاستثمار في هذه القطاعات بنفس الوتيرة.

■ فبخصوص قطاع التربية الوطنية، أود أن أؤكد بأنه لم يتم التخلي عن أي مشروع جاهز للتنفيذ، فقد نتج عن إعادة برمجة نفقات الاستثمار لقطاع التربية الوطنية وبتنسيق مع القطاع المعني، تقليص لهذه النفقات بـ 877 مليون درهم، بعضها كان مخصصا للمشاريع التي سجلت تأخرا فيما يخص الدراسات التقنية، وتصفية العقار، وبعضها الآخر كان مبرجا كمساهمة في حسابات خصوصية تتوفر على الفائض الكافي لإنجاز المشاريع المبرجة.

■ وبالتالي فالاستثمارات المبرجة في قطاع التربية الوطنية، ستمكن من مواصلة الجهود المبذولة لتوسيع وتحسين العرض المدرسي، لا سيما في إطار تعميم برنامج تعميم التعليم الأولي وبناء مؤسسات تعليمية جديدة وخاصة المدارس الجماعية، وكذلك تأهيل المؤسسات التعليمية. مما سيساهم، على غرار السنتين الماضيتين، في تعزيز العرض المدرسي بأكثر من مائة مؤسسة تعليمية جديدة خلال الدخول المدرسي لسنة 2021-2020.



وكذلك الشأن بالنسبة لقطاع التعليم العالي، فقد تم باقتراح من القطاع المعني تقليص 300 مليون درهم بميزانية الاستثمار نظرا للتأخر المسجل على مستوى انطلاق الأشغال ببعض المشاريع الجديدة المبرمجة على مستوى قانون المالية للسنة المالية 2020، علما أنه تم الإبقاء على برمجة الاعتمادات المتعلقة بالدراسات التقنية والجيوتقنية لهذه المشاريع برسم ميزانيات الجامعات لسنة 2020.

وبالتالي ستمكن اعتمادات الاستثمار المبرمجة من الوفاء بالتزامات القطاع، ولا سيما تلك المتعلقة بتنفيذ المشاريع موضوع الاتفاقيات الموقعة أمام أنظار جلالة الملك حفظه الله، والمتمثلة في 6 مشاريع لمؤسسات جامعية على مستوى مدن الحسيمة والقصر الكبير وتطوان والقنيطرة، فضلاً عن استكمال أشغال ثلاث كليات الطب والصيدلة بمدن طنجة وأكادير والعيون والتي تندرج ضمن المشاريع المندمجة لتعزيز العرض الصحي على مستوى هذه الجهات.

■ وبصفة عامة، فيما يتعلق بنفقات الاستثمار للميزانية العامة، فقد تم إعطاء الأولوية لتوطيد المشاريع الجاري تنفيذها خاصة تلك التي تشكل موضوع اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك والمشاريع المستفيدة من تمويلات خارجية.

وعلى هذا الأساس، تم اعتماد برجة جديدة لميزانية الاستثمار للقطاعات الوزارية والمؤسسات تراعي الآثار المترتبة عن الأزمة الصحية المرتبطة بفيروس كورونا، ومراجعة الجدولة الزمنية لإنجاز بعض المشاريع بالنظر لتراجع وتيرة تنفيذها وكذلك تأجيل مسطرة إطلاق بعض المشاريع نتيجة لغياب الشروط الضرورية. كما أنه، وهذا أمر أساسي، فقد تمت هذه البرجة الجديدة لاعتمادات الاستثمار، بتنسيق تام مع مختلف القطاعات الوزارية.

ولابد هنا من طرح بعض الأسئلة:

ألا يقتضي توقف أغلبية المشاريع، طيلة ثلاثة أشهر من الحجر الصحي، إعادة برجة أغلفة الاستثمار؟

ألا يتطلب توقف مختلف الأنشطة المرتبطة بتنظيم الحفلات، والندوات والتظاهرات والسفريات إلى الخارج، إعادة برجة نفقات التسيير المرتبطة بهذه الأنشطة؟

ولابد بهذه المناسبة، وفي إطار ما اعتدنا عليه من شفافية في التعامل مع لجنتم الموقرة، أن نقدم الأولويات التي اعتمدها في إعادة برجة اعتمادات الاستثمار للميزانية العامة للدولة، والتي ستهم على الخصوص :

1. إطلاق برامج ذات أولوية لمواجهة الظرفية المتسمة بالجفاف؛  
خصوصا من خلال :

-إنجاز تدابير استعجالية ذات أولوية لتأمين تزويد الساكنة المتواجدة على مستوى الأحواض المائية، التي تعاني من الإجهاد المائي، بالماء الصالح للشرب. و في هذا الاطار، تمت برمجة 800 مليون درهم بميزانية الاستثمار لفائدة قطاع الماء. كما تم خلال سنة 2020 تسديد مبلغ 250 مليون درهم برسم تمويل مشروع تأمين تزويد ساكنة منطقة أكادير الكبرى بالماء الصالح للشرب.

-إطلاق برنامج ثالث لمواجهة آثار الجفاف، بمبلغ يناهز 300 مليون درهم، ويشمل على الخصوص، الحماية والحفاظ على الماشية من خلال توزيع الشعير المدعم. ويأتي هذا البرنامج لتعزيز الإجراءات المتخذة في إطار البرنامجين اللذين سبق إطلاقهما في سنة 2020.

2. ملاءمة اعتمادات الأداء اللازمة لعمليات توطيد المشاريع قيد الإنجاز على ضوء تقدم إنجازها؛

3. إعادة توزيع الاعتمادات المخصصة لبعض المشاريع بين اعتمادات الأداء واعتمادات الالتزام بناء على مستويات الإنجاز والقدرة على الأداء دون التأثير على الوتيرة العادية لإنجاز لهذه المشاريع؛

4. تأجيل برمجة بعض المشاريع الجديدة المقرر إطلاقها سنة 2020 إلى غاية سنة 2021 بالنظر إلى مستوى التقدم المحرز في الدراسات المتعلقة بها مثل بعض المركبات الجامعية و مشاريع البنيات التحتية؛

5. الإبقاء على الاعتمادات المخصصة لنزع ملكية العقارات بهدف توفير الوعاء العقاري اللازم لبعض المشاريع وكذا لتنفيذ القرارات القضائية؛

ومن جهة أخرى، وبالرغم من مراجعة حجم استثمار المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية للأخذ بعين الاعتبار أثر جائحة "كوفيد-19" على الجدول الزمني لإنجاز بعض المشاريع وكذا نشاط بعض المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية، فإن مخططات عملها تبقى مرتكزة، وفقا مقارنة مبتكرة، على توفير خدمات عمومية جيدة لفائدة المرتفقين والمقاولات ومواصلة تنفيذ المشاريع الكبرى للبنية التحتية والتهيئة الترابية والمساهمة في تشجيع الاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وبرامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

■ وما دما نتحدث عن الاستثمارات ودورها الأساسي في تحريك عجلة الاقتصاد في هذه الفترة التي تعرف الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي، فإننا سنولي أهمية خاصة لتفعيل الأفضلية الوطنية بالنسبة للمقاولات الوطنية والمواد والمنتجات مغربية المنشأ في إطار الصفقات العمومية.

وفي هذا الإطار، ومع مراعاة التزامات المغرب في مختلف الاتفاقيات الدولية، سيتم العمل على تفعيل مقتضيات المادة 155 من المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، من خلال إلزام أصحاب المشاريع بتطبيق النسبة الأعلى المحددة في 15% في جميع نظم الاستشارة المتعلقة بمساطر إبرام صفقات الأشغال والدراسات المرتبطة بها.

كما سيتم إلزام أصحاب المشاريع بالتنصيص صراحة في بنود دفاتر الشروط الخاصة ودفاتر التحملات المتعلقة بصفقات الأشغال والتوريدات التي تبرمها الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية، على:

- تطبيق المواصفات القياسية المغربية أو مواصفات قياسية أخرى مطبقة بالمغرب بموجب اتفاقيات دولية؛

● حصر اللجوء للمواد المستوردة في الحالات التي لا يوجد فيها منتج محلي يستجيب للمعايير التقنية المطلوبة، مع ضرورة تقديم المقاولات النائلة للصفقات لكافة الوثائق الإثباتية لمنشأ المنتجات والمواد التي تعتم استعمالها، بما فيها الإدلاء بالفاتورات، وسندات التسليم، وشهادات المصدر.

وسيكون أصحاب المشاريع ملزمين بتقديم جميع التبريرات الضرورية في حالة اللجوء إلى المنتجات المستوردة في إطار الصفقات التي يعتمون إبرامها. وإذا تجاوز مبلغ هذه الصفقات 30 مليون درهم، فإن إبرامها سيكون خاضعا للموافقة القبلية للجنة خاصة ترأسها وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

■ رابعا: فيما يتعلق بالتساؤلات بخصوص اعتماد الحكومة لسياسة التقشف، وتجميد أو حذف المناصب المالية:

■ أود أن أؤكد بأن المقاربة التي اعتمدها في إعداد مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، تقوم على تعبئة كل الإمكانيات المالية لدعم استئناف النشاط الاقتصادي والحفاظ على مناصب الشغل. وبالتالي فبالرغم من التراجع المتوقع للموارد بجوالي 40 مليار درهم، فقد رفعنا من استثمارات الميزانية العامة

للدولة بـ 7,5 مليار درهم من خلال إعادة ترتيب الأولويات على مستوى النفقات. وكل هذا يندرج في إطار التدبير الأمثل للنفقات من خلال ربطها بأهداف واضحة كالحفاظ على مناصب الشغل وإحداث فرص شغل جديدة وتشجيع المنتج المحلي.

■ وبالتالي، فالمقاربة المعتمدة من طرف الحكومة بعيدة كل البعد عن التقشف أو تدبير التوازنات التي تبقى ضرورية على أية حال.

■ ومن جهة أخرى، تطرقت من خلال بعض مداخلاتكم لإلغاء إحداث مناصب مالية برسم السنة المالية 2021؛ على إثر إصدار منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2020/9، المتعلق بتعيين المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات للفترة 2021-2023، وهنا يتعين التوضيح بأنه قد تم توجيه المنشور المذكور للقطاعات الوزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية المعنية، بغية تحيين مقترحاتها المتعلقة بالبرمجة الميزانية 2021-2023، على ضوء المتغيرات التي فرضتها الظرفية الاستثنائية لأزمة كورونا.

■ وهنا لابد من التوضيح كذلك، بأن التدبير الذي يهتم عدم فتح مناصب مالية جديدة يهتم فقط سنة 2021، ويستثني قطاعات الصحة والتعليم والقطاعات الأمنية (الداخلية، ومختلف مصالح الأمن التابعة لها وإدارة الدفاع الوطني)، التي تمثل لوحدها أزيد من 90% (في المتوسط بين سنتي 2016 و2019) من مجموع المناصب المحدثة من طرف مجموع القطاعات الوزارية. وهو ما يعني أن الحد من التوظيف هنا يهتم فقط 10% من المناصب المالية التي سيتم فتحها.

■ إلى جانب ذلك، وطبقا للمادة 32 من قانون المالية لسنة 2012، فإن كل القطاعات الوزارية، سيكون بإمكانها توظيف 44.000 منصب مالي المحدث برسم قانون المالية لسنة 2020، وذلك إلى غاية 30 يونيو 2021. تنضاف إليها المناصب المالية التي سيتم إحداثها لصالح المؤسسات العمومية مثل المراكز الاستشفائية الجامعية. وبناء عليه، فإنه سيتم إحداث ضعف المناصب المالية المفتوحة سنويا من طرف الدولة خلال سنة 2021، وهو ما سيمكن من فتح آفاق أكبر لتشغيل الشباب.



وبالتالي فإن سنة 2021 ستعرف أكبر عدد من مناصب الشغل على عكس ما تم تداوله من طرف البعض.

■ خامسا، وفيما يتعلق بالفرضيات:

فعلى غرار أغلبية الدول، تأثر الاقتصاد الوطني بتداعيات الأزمة الصحية " كوفيد -19" لكن بدرجة أقل بكثير مما عرفته الاقتصادات المتقدمة، خاصة الأوروبية حيث تراجعت نسب النمو المتوقعة في هذه البلدان إلى مستويات قياسية، في حين يتوقع أن يتراجع معدل النمو في بلادنا بنسبة 5% برسم سنة 2020، وهي نسبة تعكس تداعيات الأزمة الصحية كوفيد -19 بالإضافة إلى الأثر السلبي للجفاف على الموسم الفلاحي الحالي.

وهنا لا بد من التأكيد على أنه بالنسبة للاقتصاد ككل، يجب ألا تقع في التشاؤم الذي يطبع توقعات نسب النمو بدول أوروبا برسم سنة 2020. وذلك لأسباب رئيسية نذكر منها أن :

1. الأزمة الحالية غير مسبوقة بكل المقاييس في هذه البلدان، حيث كانت الصدمة النفسية أكثر وقعا في أوروبا (إيطاليا وفرنسا وإسبانيا...)، فالوفيات كانت تسجل 500 حالة وفاة يوميا، الشيء

الذي كان له تأثير كبير جدا على سلوك ومنسوب الثقة لدى الفاعل الاقتصادي سواء على مستوى الاستهلاك، أو الادخار أو الإنتاج، وهو وضع يختلف تماما والله الحمد عما عرفته الوضعية الوبائية ببلادنا (2 وفيات كمعدل أسبوعي). وحسب التوقعات الأخيرة لصندوق النقد الدولي، سيعرف الاقتصادي العالمي انكماشًا بنسبة 4,9% خلال هذه السنة، وعلى مستوى منطقة الأورو، من المتوقع حدوث انكماش حاد للناج الداخلي الخام (-10,2%). وسيكون الركود أكثر حدة في فرنسا (-12,5%) وإيطاليا (-12,8%) وإسبانيا (-12,8%) مقارنة بألمانيا (-7,8%).

2. من المنتظر أن تتراجع تدريجيا حدة تأثير الأزمة الصحية على الأنشطة الاقتصادية ببلادنا خلال الفصلين الثالث والرابع ارتباطا بالرفع التدريجي لإجراءات الحجر الصحي على المستويين الدولي والوطني، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لمواكبة تعافي الاقتصاد الوطني.

3. ترتبط قوة الصدمة الناتجة عن الأزمة بالبنية القطاعية للنسيج الإنتاجي لكل بلد، حيث تلعب الصناعة والمبادلات الخارجية مع

بأقي دول العالم دورا مهما في اقتصاديات أوروبا التي تأثرت بحدّة على مستوى العرض نتيجة الإغلاق الكبير للاقتصاد العالمي وتأثير ذلك على إمدادات السلاسل العالمية، بدرجة أكبر مما هو عليه الوضع بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة الحجر الصحي، لم يعرف النشاط الاقتصادي الوطني توقفا تاما حيث ظلت بعض الفروع تزاوّل أنشطتها، مع إمكانية التدارك المتاحة لبعض القطاعات بعد انتهاء فترة الحجر الصحي. وهكذا، واصلت مجموعة من الأنشطة نشاطها فعليا أو افتراضيا (الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي). بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الفروع التجارية، نظرا لطبيعتها وطرق تخزينها أو طبيعتها الحيوية من أجل السير العادي للحياة الطبيعية، لم تعرف أنشطتها أي توقف. ويتعلق الأمر على الخصوص بالفلاحة والصناعات الغذائية والكهرباء والماء والأنشطة المالية وأنشطة البريد والاتصالات والخدمات العقارية. وعلى العموم، هناك ثلاث تطورات قطاعية متباينة :

● قطاعات تأثرت بشدة (تمثل حوالي 15% من القيمة المضافة) بالأزمة الصحية مما أدى إلى تراجعات تحت التأثير المزدوج

لانخفاض الطلب من شركائنا الرئيسيين وتأثيرات التدابير الصارمة التي اتخذتها السلطات والدول الشريكة : ويتعلق الأمر بقطاع السياحة والأنشطة المرتبطة بها، والمطاعم ، وصناعة النسيج والملابس، والصناعة الميكانيكية، والمعدنية والكهربائية ، إلخ.

● قطاعات تعرضت لصدمة أقل حدة (47% من القيمة المضافة)، التي تضم الأنشطة القطاعية التي تركز بقوة على الطلب الداخلي ويتعلق الأمر بقطاعات التجارة والنقل والبناء والفلاحة.

● قطاعات تحافظ على نمو إيجابي (38% من القيمة المضافة) على الرغم من الأزمة الصحية مثل الصناعات الاستخراجية والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية وقطاع الصناعات الغذائية والاتصالات والخدمات التعليمية والصحة والعمل الاجتماعي والأنشطة المالية والإدارات العمومية والضمان الاجتماعي.

4. يمكن كذلك اعتبار حجم الموارد المعبأة بالمقارنة مع حجم الاقتصاد لمواجهة تداعيات COVID-19 عاملا أساسيا في التخفيف من آثار الأزمة، حيث بلغت هذه الموارد ببلادنا في إطار "صندوق Covid-19"، والاستثمارات الإضافية المعبأة، مستويات جد مهمة إذا ما قورنت بحجم الناتج الداخلي الخام السنوي لبلادنا،

لتناهز نسبة 4,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020، وهي نسبة تقارب تلك التي عبأتها بعض الدول المتقدمة كفرنسا (5%) وألمانيا (4,9%) وإيطاليا (4,6%) لمواجهة COVID-19.

5. استخدام المغرب لخط الوقاية والسيولة للتخفيف من تأثير هذه الصدمات الخارجية على ميزان الأداءات والحفاظ على احتياطات الصرف عند مستوى مناسب.

6. انخفاض أسعار واردات المواد الطاقية، حيث تراجع سعر النفط بنسبة 38% ليسجل 41 دولارًا للبرميل في المتوسط عند متم يونيو 2020، وذلك نتيجة الركود الذي عرفه الاقتصاد العالمي بفعل تداعيات فيروس كورونا. وسيكون لهذا التراجع تأثير إيجابي على ميزان السلع والخدمات بالمغرب، مما سيعوض جزئيًا الأداء السلبي المتوقع لقطاع السياحة.

7. كما يظل الطلب الداخلي أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد الوطني. وقد ساهمت سلسلة من الإجراءات الاستباقية المتمثلة في تقديم دعم مالي مباشر لفائدة الأسر المتضررة، سواء العاملة بالقطاع المهيكّل أو غير المهيكّل، من تحفيز الطلب المحلي بشكل فعال، خاصة إذا علمنا أن هذا الدعم هم أكثر من ستة ملايين أسرة

أي 70% من إجمالي الأسر المغربية. كما أن العامل الزمني والمجالي واللوجستيكي في تدبير هذا الدعم كان حاسما في مدى فعالية هذا الإجراء في الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر.

#### ■ سادسا: بخصوص أثر جائحة كورونا على مديونية الخزينة

فبالنظر للسياق الصعب، من المنتظر أن يسجل الاقتصاد الوطني انكماشاً في معدل النمو بنسبة -5% وتفاقماً في عجز الميزانية سيصل عجز لما يناهز 7.5% من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع المستوى المقدر أولياً في 3.5%، مما سيؤدي إلى تضاعف حجم حاجيات الخزينة الذي قدر بـ 82.4 مليار درهم مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2020، والتي حدّده في 42.3 مليار درهم.

ونتيجة لتزامن هذين العاملين، أي انكماش معدل النمو وتفاقم عجز الميزانية، من المرتقب أن يقفز مؤشر دين الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام إلى مستوى يقارب 75% بتم سنة 2020 بعد أن كان قد سجل هذا المؤشر انخفاضا سنة 2019 لأول مرة منذ عشرة أعوام ليستقر في 64.9%.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه بالرغم من هذا الارتفاع الكبير والذي يعتبر نتيجة حتمية للظرفية الصحية والاقتصادية الغير المسبوقة، شأننا في ذلك شأن معظم الدول في العالم، فإنه لن يؤثر على قدرة بلادنا على

تعبئة الموارد الضرورية، أكانت في السوق الداخلي أو السوق المالي الخارجي أو لدى المقرضين الثنائيين أو المتعددي الأطراف، لتمويل حاجيات الدولة والاقتصاد الوطني ككل حيث مازالت بلادنا تتمتع بثقة شركائنا الاقتصاديين والماليين.

من جهة أخرى، ستعمل الحكومة على اتخاذ جميع التدابير والإجراءات الضرورية لإعادة مسار مؤشر المديونية إلى منحى تنازلي من أجل الحفاظ على استمرارية الدين والرجوع، على المدى المتوسط، إلى مستوى ما قبل أزمة Covid-19 وذلك من خلال التحكم في عجز الميزانية وتسريع وتيرة النمو عبر دعم ومواكبة الاقتصاد الوطني لاسيما القطاعات الأكثر تأثراً بفعل انتشار فيروس كورونا. كما أن من شأن التعافي المرتقب للاقتصاد العالمي أن يساهم في تسريع وتيرة نمو الاقتصاد الوطني.

■ سابعا، وعلاقة بالإصلاح المؤسسي الذي يهم صندوق الضمان المركزي، ينبغي الإشارة إلى أن مشروع القانون القاضي بتحويله إلى شركة مساهمة يهدف بالأساس إلى إصلاح الإطار القانوني المنظم له، وتمكينه من مواكبة الاستراتيجيات والسياسات العمومية الرامية لتسهيل الولوج للتمويل.

ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم إصلاح صندوق الضمان المركزي على المرتكزات التالية:

- أولاً: تحويل الصفة القانونية للصندوق من مؤسسة عمومية إلى شركة مساهمة . و يهدف هذا التحويل إلى وضع إطار قانوني يسمح بإدخال الممارسات الجيدة من حيث الشفافية وقواعد الحكامة والمسؤولية، مع فتح المجال، على المدى المتوسط، لجيل جديد من الإصلاحات. وكما تعلمون، تفرض شركة المساهمة نفسها كأفضل الممارسات في القطاع المالي، وفي مؤسسات الضمان على وجه الخصوص.

- ثانياً: تعزيز واستدامة السلامة المالية لنظام الضمان، وذلك بهدف دمج مختلف العناصر، التي هي حالياً خارج ميزانية صندوق الضمان المركزي، والمتعلقة بالصناديق التي كان يديرها لحساب الدولة، في ميزانية الشركة المساهمة، على أن تتم مزاولة أنشطتها، بعد إنشائها، بناء على مواردها الذاتية. بالإضافة الى ذلك، سيتم وضع نظام متكامل من أجل تغطية المخاطر المرتبطة بالتزامات الصندوق، أخذا بعين الاعتبار أفضل الممارسات الدولية؛



- ثالثاً: تعزيز نظام حكمة الصندوق، وذلك اعتباراً لتوسع مجال تدخله والزيادة المتوقعة في التزاماته. و بذلك، ستم إدارته، من طرف مجلس إدارة، مكون من أعضاء من القطاع الخاص، والقطاع العام، وأعضاء مستقلين. كما سيتم إنشاء مختلف لجن الحكامة المعمول بها في المؤسسات المماثلة (كلجنة الإدارة، ولجنة التدقيق، ولجنة المخاطر...);

- رابعاً: توسيع مهام الصندوق وإعادة تحديد وتعريف أهدافه، والتي تتمثل أساساً في تنفيذ ومواكبة التوجهات والسياسات الحكومية في مجال تسهيل الولوج للتمويل لفائدة المقاولات ولا سيما الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، والمقاولات والهيئات العمومية أو الخاصة، والفئات الأخرى المستهدفة من طرف الدولة، وذلك من خلال الخدمات التي يقدمها الصندوق.

ثامناً: فيما يتعلق بقطاع السياحة، فهو يساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية و المجالية لبلادنا، حيث يوظف بطريقة مباشرة 550.000 شخص، ويساهم بما يقارب 7% في الناتج الداخلي الخام (12) % باحتساب الفاعلين الغير المباشرين)، وهو قطاع حيوي لميزان

الأداءات حيث يدر ما يقرب من 80 مليار درهم في السنة من مداخيل الأسفار بالعملة الصعبة. كما أبان قطاع السياحة بالمغرب إلى يومنا هذا عن قدرته على الصمود وعلى تجديد عرضه أمام مختلف الأزمات العالمية، والتي تعرض لها خلال 20 سنة الأخيرة.

غير أن أزمة جائحة كوفيد، أثرت بشكل عميق على قطاع السياحة وجعلت من الوصول إلى مستويات الأداء التي كان يعرفها القطاع سنة 2019 أمرا يتطلب وقتا أطول. فقد عرفت مؤشرات قطاع السياحة تراجعا ملحوظا خلال الأربع أشهر الأولى من سنة 2020 ، حيث انخفض عدد السياح الوافدين بنسبة 45% مقارنة مع نفس المدة في السنة الفارطة. كذلك، تراجع عدد ليالي المبيت التي سجلتها الوجهة بحوالي 43%.

وقد ساعد الأداء الجيد لعائدات السياحة المسجل خلال شهري يناير وفبراير 2020 على التخفيف نسبيا من الانخفاض، حيث انخفضت العائدات السياحية بنسبة 15% خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2020.

وقد استفاد قطاع السياحة من الإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة التداعيات الأولية للأزمة عبر صندوق كوفيد-19 الذي أحدث بتعليقات

ملكية سامية، حيث استفاد حوالي % 70 من العاملين بالقطاع والمسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من التعويضات الشهرية ، كما استفاد العاملون في القطاع الغير المهيكل، والمقاولات العاملة في القطاع من الإجراءات الأخرى.

كما تدخلت الحكومة على المستوى التشريعي أيضا لتجنب إفلاس المقاولات السياحية وضمان حقوق المستهلكين من خلال إصدار قانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين الذي يسمح لمقدمي الخدمات بتعويض المبالغ المستحقة لزبائنهم عن طريق وصل بالدين، وذلك على شكل اقتراح خدمة مماثلة أو معادلة دون أي زيادة في السعر.

ولإعادة إعطاء الانطلاقة للنشاط السياحي، تم العمل على عدة جوانب، تركز بالأساس على الترويج ووضع عروض مشجعة للسياح المغاربة ، واستفادتهم من أئمة تفضيلية تناسب دخل مختلف الشرائح الاجتماعية، ليكون المنتج السياحي المغربي في متناول الجميع.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

كانت تِلْكُمْ أَهْمُ التوضيحات والإجابات التي ارتأيت تقديمها لكم في إطار التفاعل مع تدخلاتكم القيمة.

وسأبقى رهن إشارتكم، لتقديم مزيد من التوضيحات في إطار المناقشة التفصيلية.

كما أننا سنحرص على إيفاءكم بكافة المعطيات التي تم تقديم طلبات بشأنها من طرف السيدات والسادة النواب.

أشكركم مجددا على تعبتكم وتفهمكم وانخراطكم الجدي في النقاش.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.